

الفصل ٢٩

تعزيز دور العمال ونقاباتهم

المجال البرنامجي

أساس العمل

٢٩ - ١ تستدعي جهود تنفيذ التنمية المستدامة عمليات تكيف وفرصا على المستوى الوطني وعلى مستوى المؤسسات ، بحيث يكون العاملون في طليعة المعنيين بالأمر . وتعتبر النقابات ، شأنها شأن ممثلها ، عوامل حيوية في تسهيل تحقيق التنمية المستدامة لما لها من خبرة في معالجة التغيرات الصناعية ؛ وما تعطيه من أولوية عالية لحماية بيئة العمل وما يتصل بذلك من بيئة طبيعية ، ولتعزيز التنمية الاقتصادية والمسؤولة اجتماعيا . وتوفر شبكة التعاون القائمة بين النقابات وأعضائها الكثيرين قنوات هامة يمكن من خلالها دعم التنمية المستدامة نظريا وعمليا . وتبني المبادئ الراسخة للمشاركة الثلاثية أساسا لتعزيز التعاون بين العاملين وممثلهم والحكومات وأصحاب الأعمال في تنفيذ التنمية المستدامة .

الأهداف

٢٩ - ٢ الهدف العام هو تخفيف الفقر ، وتحقيق العمالة الكاملة المستدامة التي تسهم في إيجاد بيئة مأمونة ونظيفة وصحية - بيئة العمل ، وبيئة المجتمع المحلي ، والبيئة العمرانية . وينبغي أن يشارك العاملون مشاركة كاملة في تنفيذ وتقييم الأنشطة المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ .

٢٩ - ٣ وتحقيقا لهذا الهدف ، يقترح إنجاز الأهداف التالية بحلول عام ٢٠٠٠ :

(أ) التشجيع على التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة وسن تشريعات لدعم تلك الاتفاقيات ؛

(ب) إيجاد أجهزة ثنائية وثلاثية للأمان والصحة والتنمية المستدامة ؛

(ج) زيادة عدد الاتفاقات الجماعية البيئية التي تستهدف تحقيق تنمية مستدامة ؛

(د) تقليل الحوادث والإصابات والأمراض المهنية وفقا لإجراءات الإبلاغ الإحصائية المعترف

بها ؛

(هـ) زيادة توفير تعليم العمال وتدريبهم وإعادة تدريبهم ، ولاسيما في مجال الصحة والسلامة

المهنية والبيئة .

الأنشطة

(أ) تشجيع الحرية النقابية

٢٩ - ٤ لكي يقوم العمال ونقاباتهم بدور كامل ومستنير في دعم التنمية المستدامة ، يجب على الحكومات وأصحاب الأعمال تشجيع حقوق العمال الأفراد في الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم ، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات منظمة العمل الدولية . وينبغي للحكومات أن تصدق وتنفذ هذه الاتفاقيات إذا كانت لم تفعل ذلك بعد .

(ب) تعزيز الاشتراك والمشاركة

٢٩ - ٥ ينبغي أن تشجع الحكومات ودوائر الأعمال والصناعة اشتراك العمال ونقاباتهم بنشاط في اتخاذ القرارات الخاصة بتصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الوطنية والدولية الخاصة بالبيئة والتنمية ، بما في ذلك سياسات التوظيف ، والاستراتيجيات الصناعية . وبرامج تكيف العمال ، وعمليات نقل التكنولوجيا .

٢٩ - ٦ وينبغي أن تتعاون النقابات وأصحاب الأعمال والحكومات على تأمين التنفيذ العادل لمفهوم التنمية المستدامة .

٢٩ - ٧ وينبغي إيجاد آليات تعاون ثنائية (بين أصحاب الأعمال والعمال) أو ثلاثية (بين أصحاب الأعمال والعمال والحكومات) في مكان العمل والمجتمع المحلي والبلد من أجل معالجة مسائل الأمان والصحة والبيئة ، مع إشارة خاصة إلى حقوق المرأة ومركزها في مكان العمل .

٢٩ - ٨ وينبغي أن تؤمن الحكومات وأصحاب الأعمال تزويد العمال وممثلهم بجميع المعلومات ذات الصلة التي تتيح لهم الاشتراك الفعال في عمليات اتخاذ القرارات .

٢٩ - ٩ وينبغي أن تواصل النقابات تحديد واستحداث وتنمية سياسات تتعلق بجميع جوانب التنمية المستدامة .

٢٩ - ١٠ وينبغي أن تؤسس النقابات وأصحاب الأعمال إطارا لسياسة مشتركة للبيئة ، وأن تضع أولويات من شأنها تحسين بيئة العمل والأداء البيئي العام للمؤسسات .

٢٩ - ١١ وعلى النقابات :

(أ) أن تسعى إلى ضمان قدرة العمال على الاشتراك في دراسات تقييمية بيئية في مكان العمل وفي تقييمات الأثر البيئي ؛

(ب) أن تشارك في أنشطة البيئة والتنمية في إطار المجتمع المحلي ، وأن تشجع العمل المشترك بشأن المشاكل المحتملة التي تلقى إهتماما مشتركا ؛

(ج) أن تقوم بدور إيجابي في أنشطة التنمية المستدامة التي تقوم بها المنظمات الدولية والحكومية ، خصوصا داخل منظومة الأمم المتحدة .

(ج) توفير التدريب الكافي

٢٩ - ١٢ ينبغي أن يكون للعمال وممثلهم الحق في التدريب الكافي لزيادة الوعي البيئي ، وضمان الأمان والصحة ، وتحسين رعايتهم اقتصاديا واجتماعيا . وينبغي أن يضمن هذا التدريب إتاحة المهارات اللازمة لتشجيع سبل الرزق المستدامة وتحسين بيئة العمل . وعلى النقابات وأصحاب الأعمال والحكومات والوكالات الدولية أن تتعاون على تقييم الاحتياجات التدريبية في مجال نشاط كل منها . كما ينبغي للعمال وممثلهم أن يشاركوا في تصميم وتنفيذ برامج تدريب العاملين التي يقوم بها أصحاب الأعمال والحكومات .

أساليب التنفيذ

(أ) التمويل وتقدير التكلفة

٢٩ - ١٣ قدرت أمانة المؤتمر متوسط مجموع التكلفة السنوية (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) لتنفيذ أنشطة هذا البرنامج بحوالي ٣٠٠ مليون دولار تقدم من المجتمع الدولي على سبيل المنحة أو بشروط تساهلية . ولا تعدو هذه التقديرات أن تكون إرشادية وتشير إلى حجم التكلفة فقط ولم تقم الحكومات بمراجعتها . أما التكاليف الفعلية والشروط المالية ، بما في ذلك أي شروط غير تساهلية ، فستتوقف ، في جملة أمور ، على الاستراتيجيات والبرامج المحددة التي تقرر الحكومات تنفيذها .

(ب) بناء القدرات

٢٩ - ١٤ ينبغي توجيه اهتمام خاص الى تعزيز قدرة كل من الشركاء الاجتماعيين الثلاثة (وهم الحكومات وأصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية) من أجل تسهيل زيادة التعاون على تحقيق التنمية المستدامة .